نواب يهتفون «القدس عربية» رفضاً لقرار ترامب

مصر: تكثيف أمني حول 2600 كنيسة بمناسبة أعياد الميلاد

البرلمان المصري

عناصر من الشرطة المصرية

القاهرة – «وكالات»: بدأ نواب البرلمان المصري الجلسة العامة، أمس الأحد، بهتاف «القدس عربية»، رفضاً لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية لها.

وقال رئيس البرلمان المصري، علي عبد العال، خلال كلمته في الجلسة العامة، أمس الأحد، وسط الهتافات: «القيادة السياسية طلبت من مندوب مصر بمجلس الأمن عقد جلسة طارئة، وأخذ قرار رفض موقف ترامب من القدس، باعتبارها عاصمة لإسرائيل»، متابعاً «كما طالبت مصر مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة، لرفض قرار ترامب، في حين أصدر مجلس النواب بياناً شديد اللهجة رفض فيه ذلك القرار».

وأضاف عبد العال «ذهبت بنفسي للمشاركة في الاجتماع الطارئ لرؤساء البرلمانات العربية، وشاركت مع رئيس البرلمان المغربي في صياغة قرار البرلمان العربي، برفض القرار الأمريكي، وسحب واشنطن من المحادثات التي تجرى بين فلسطين والقدس».

وتابع رئيس البرلمان المصري «القدس لن تغيب عن الذاكرة المصرية، وما أراه في المجلس من حماس زائد ما هو إلا ترجمة لما يدور في الشارع المصري بعروبة القدس، التي لن تتنازل عن عروبتها مهما تصنع الإدارة الأمريكية أو أي دولة أخرى».

من ناحية أخرى كشفت مصادر أمنية بوزارة الداخلية المصرية، أن الأجهزة الأمنية أعلنت حالة الاستنفار ودرجات الاستعداد القصوى إلى الحالة (ج)، في كافة قطاعاتها استعداداً لاحتفالات الأقباط والمصريين برأس السنة الجديدة، وأعياد الميلاد، حيث شملت الخطة الأمنية جميع الكنائس المصرية البالغ عددها نحو 2626 كنيسة في مصر بينها 1326 كنيسة أرثوذكسية، و1100 بروتستانتية، و200 كاثوليكية، ويتم تأمين نحو 125 كنيسة أرثوذكسية بالقاهرة، و82 بالجيزة، و67 بالغربية، و60 بالمنيا، و35 بالإسكندرية.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن الخطة الأمنية تعتمد على وضع منظومة كاميرات مراقبة على نطاق واسع تم تركيبها بمحيط الكنائس لرصد أية أعمال تخريبية تستهدف احتفالات الأقباط، فضلاً عن وجود خدمات أمنية ثابتة أمام الكنائس ودوريات أخرى للربط بين هذه الخدمات، ومجموعات وفرق قتالية، وفرق مفرقعات لتمشيط الأماكن المحيطة، إضافة إلى وجود غرف عمليات بمديريات الأمن لمتابعة الحالة الأمنية والتحرك حال وجود أية أعمال مريبة.

وأوضحت المصادر الأمنية، أن خطة التأمين ترتكز على تعزيز الإجراءات الأمنية بمحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وزيادة عدد البوابات الإلكترونية، وترك حرم آمن بالقرب من أسوار الكاتدرائية، ومنع تواجد السيارات به، مع التفتيش الدقيق لرواد الكاتدرائية، والسماح للمدعوين فقط بالمرور، مع الاستعانة بأجهزة حديثة وتقنيات متطورة للكشف عن المواد المتفجرة والأجسام الغريبة.

وأكدت المصادر الأمنية، أن وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار، أصدر قراراً بإلغاء إجازات الضباط بمختلف القطاعات الأمنية، استعداداً لعمليات التأمين والحماية، التي يشترك فيها عناصر من قوات مكافحة الإرهاب، والعمليات الخاصة، ورجال الأمن الوطني، وضباط الأمن العام، وبمشاركة تشكيلات من الأمن المركزي، ومجموعات فض الاشتباك ومجموعات قتالية، وضباط الحماية المدنية، بمختلف المحافظات لإحكام السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج الجمهورية.

وأضافت المصادر الأمنية، أن الخطة شملت تأمين مختلف الجبهات الداخلية والمنشآت الحيوية من وزارات وهيئات حكومية، والأماكن العامة التي يحتفل بها الأقباط بأعياد الميلاد المجيدة، والسفارات والقنصليات الأجنبية، وحماية وتأمين الطرق السريعة والمفتوحة على مداخل المحافظات، وتشديد الحراسة على السجون وتأمينها بشكل جيد، وفرضت حراسات مشددة على سجون بعينها مثل سجن العقرب وطرة، ووادي النطرون وبرج العرب والمستقبل.

وأكدت المصادر الأمنية، أن قوات مكافحة الإرهاب بالداخلية المصرية، نشرت عدداً من القناصة فوق بعض المنشآت الحكومية والشرطية والكنائس القبطية، والمؤسسات السيادية، وأقسام الشرطة، ومديريات الأمن بمختلف المحافظات، وبعض المنشآت السكانية المطلة على الميادين الرئيسية، تحسباً لأية عمليات مسلحة تستهدف تجمعات المواطنين، أو التجمعات الشرطية والعسكرية، خلال الاحتفال بأعياد الميلاد المجيدة.

وأفادت المصادر الأمنية، أن أجهزة الأمن، استعانت بأقسام المفرقعات وقطاع الحماية المدنية، والكلاب البوليسية لتمشيط العديد من المناطق، خاصة بمحيط الكنائس، ودور العبادة القبطية، وعدد من مؤسسات الدولة، ووجهت عدة مأموريات أمنية تستهدف الشقق المفروشة بالمحافظات، لاسيما الواقعة في محيط دور العبادة المسيحية، والتي تستخدمها العناصر التكفيرية كأوكار ومعامل لتخزين السلاح وتصنيع المتفجرات، واستهداف العناصر المتطرفة في المناطق الصحراوية، ومعسكراتهم وفقاً للمعلومات الأمنية.

وكانت تقارير أمنية داخلية بقطاع الأمن الوطني، حذرت من قيام خلايا تكفيرية كامنة تابعة لتنظيم داعش، بتنفيذ عمليات إرهابية خلال الأيام الجارية، تستهدف الكنائس والمؤسسات السيادية، والمولات التجارية، كرد فعل على الضربات الأمنية التي لحقت بمعسكرات التدريب التابعة للتنظيم.

مسؤول أمني أردني: تنظيمات إرهابية تجند عناصرها عبر الألعاب الإلكترونية

عمان – «وكالات»: كشف مدير وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في مديرية الأمن العام الأردنية، الرائد رائد الرواشدة، عن استخدام التنظيمات الإرهابية، ومنها تنظيم داعش، لصفحات وهمية ومنصات تواصل اجتماعي وألعاب إلكترونية، في عمليات التجنيد الإلكتروني واستقطاب العناصر.

ونقلت صحيفة الغد الأردنية، أمس الأحد، عنه القول إن من هذه الصفحات صفحات البحث عن وظائف، حيث يتم استدراج المتابعين لها عبر استغلال ظروفهم المالية، مشيراً إلى أن تلك الصفحات تحت الرقابة الأمنية إلكترونياً.

وأضاف أن للتنظيمات الإرهابية آلاف الصفحات الإلكترونية، ولكن بهويات متعددة وجميعها وهمية، ولها «طرق جهنمية للتسلل إلى عقول وفكر الشباب».

وأكد أن الجرائم الإكترونية «بازدياد مستمر»، لافتاً إلى أن مديرية البحث الجنائي في الأمن العام أسست وحدة مكافحة الجرائم الالكترونية عام 2008 وكانت عبارة عن قسم دعم فني، حيث بلغ عدد الجرائم الإلكترونية في ذلك العام 48 جريمة، في حين أن عدد الجرائم التي تعاملت معها الوحدة منذ بداية العام الحالي وحتى الآن ما يزيد على 4200 جريمة الكترونية.

حفتر: الجيش الليبي لن يخضع لأي جهة

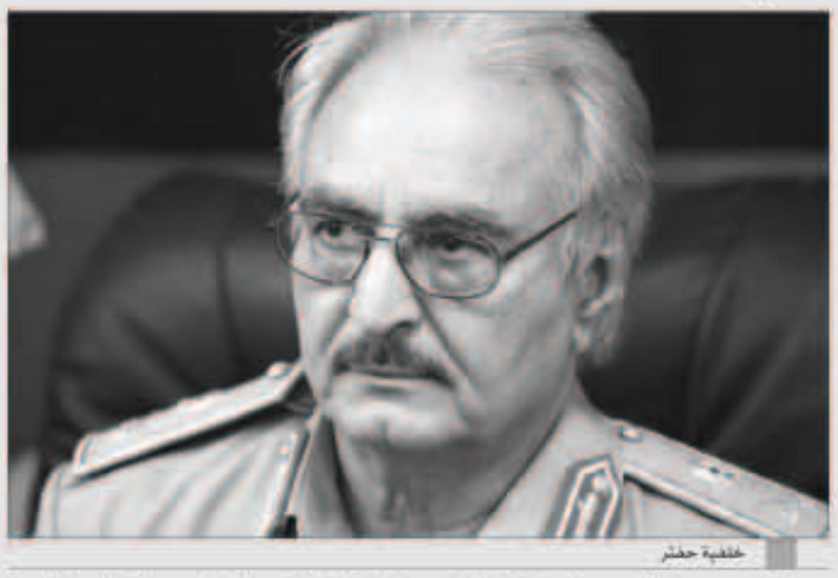
خليفة حفتر

طرابلس – «وكالات»: أكد قائد القوات الموالية لبرلمان شرق ليبيا خليفة حفتر، أمس الأحد رفضه أسلوب التهديد من قبل الدول العظمى وبعثة الأمم المتحدة.

وقال الجنرال حفتر، في كلمته المتلفزة لليبيين «إننا نرفض خضوع الجيش لأي جهة مهما كانت شرعيتها إلا أن تكون منتخبة»، مضيفاً «رغم ما يواجهنا من تهديدات، حتى بلغ الأمر بالوعيد إذا ما أقدمنا على أي خطوة خارج المجموعة الدولية، إلا أننا نعلن اليوم انصياعنا إلى الشعب الليبي الحر وسندافع عن قراراته».

وأكد حفتر أن «مطلع اليوم17 ديسمبر الحالي هو تاريخ انتهاء الاتفاق السياسي، وانتهاء أي جسم انبثق عنه ورغم كل الشعارات البراقة من الحوارات السياسية من غدامس مروراً بجنيف والصخيرات انتهاء بتونس، انتهت كلها حبراً على ورق».

وأشار إلى تقديم القيادة العامة مبادرات كثيرة للمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة والدول المهتمة بليبيا للوصول إلى حل شامل قبل تاريخ 17 ديسمبر الحالي واتخاذ إجراءات تمهيداً لإجراء انتخابات في أسرع وقت.

وقال: «حاولنا دفع عجلة الحوار قبل 17 ديسمبر إلا أن السياسيين فضلوا مصالحهم الشخصية»، مؤكداً أن «أسلوب التهديد والوعيد لن ينجح والقوات المسلحة ستقاتل لآخر جندي، والجيش لن ينصاع إلا لأوامر الشعب الليبي».

وأكد أن صبر الشعب الليبي نفد بعد تأخر الاستقرار في البلاد.

وكان مجلس الأمن الدولي أكد الخميس الماضي على أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، هو «الإطار الوحيد القابل للاستمرار» لحل الأزمة السياسية في ليبيا، مشدداً على أنه «ليست هناك حلول عسكرية للأزمة».

إصابة مدنيين بقصف الغوطة والنظام يتقدم بإدلب

سوريا: مقتل قيادي في الجيش بحلب

ضحايا سقطوا جراء غارات للنظام قبل أيام على الغوطة الشرقية

دمشق – «وكالات»: قتل قيادي في الدفاع الوطني في مدينة حلب شمال سوريا، مساء السبت، وذلك في عملية نفذها مقاتلون من الجيش السوري الحر.

وقال قيادي في المعارضة السورية، إن «سرية أبو عمارة للمهام الخاصة التابعة للجيش السوري الحر قتلت، مساء السبت، القيادي في الدفاع الوطني محمد فرحو إبن عضو مجلس الشعب حسين فرحو».

ونفذت سرية المهام الخاصة العديد من العمليات داخل مدينة حلب التي تسيطر عليها القوات الحكومية، ومن أبرزها تفجير مستودع للأسلحة في مقر فرع حزب البعث الحاكم في مدينة حلب.

من جانب آخر أصيب عشرة مدنيين على الأقل بينهم أطفال ونساء بقصف مدفعي لـ قوات النظام السوري استهدف بلدات في الغوطة الشرقية بـ ريف دمشق، وفي ريف إدلب (شمالي البلاد) سيطرت قوات النظام مدعومة بمليشيات وغطاء جوي من المقاتلات الروسية والسورية على عدة بلدات.

وأوضح مصادر طبية بالغوطة الشرقة أن شح الأدوية والمستلزمات الطبية يحول دون تقديم الخدمات الإسعافية المطلوبة للمصابين. وكانت مصادر قد أحصت خلال الشهرين الماضيين وفاة ثلاثين شخصاً جراء نقص الغذاء والدواء وعدم الاستجابة للنداءات الأممية في إخلاء مئات الحالات الطبية الحرجة بالغوطة الشرقية.

وتشهد الغوطة الشرقية المحاصرة منذ أكثر من خمسة أعوام أوضاعاً إنسانية سيئة جراء القصف وتشديد الحصار، رغم أن المنطقة مشمولة بـ اتفاق خفض التصعيد.

وفي الشمال السوري، سيطرت قوات النظام على قرى وبلدات في ريف إدلب بعد مواجهات مع المعارضة، وقال مراسل الجزيرة -نقلاً عن مصادر ميدانية- إن قوات النظام مدعومة بمليشيات محلية وأجنبية وغطاء جوي من مقاتلات روسية سورية، سيطرت على تلة السيربانيل والمشيرفة ومزرعة الزهراء في ريف إدلب بعد مواجهات عنيفة مع مقاتلي المعارضة السورية المسلحة.

وأضافت المصادر أن مناطق من ريف إدلب الجنوبي الشرقي وريف حماة الشرقي تشهد معارك عنيفة بين الطرفين، وسط محاولات قوات النظام التقدم باتجاه مناطق حيوية واقعة تحت سيطرة المعارضة، من بينها مطار أبو الظهور العسكري.

أما في الجبهات الشرقية القريبة من الحدود العراقية، فقد أعلنت ما تعرف بـ قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركيا سيطرتها على قرية الجرذي بريف دير الزور (شرقي سوريا) وسط حركة نزوح كبيرة من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.

وقالت «سوريا الديمقراطية» -التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفقري- إنها قتلت وأسرت أفرادا من تنظيم الدولة خلال معارك جرت بينها وبين التنظيم للسيطرة على قرية الجرذي.

يشار إلى أن نحو عشرين شخصا، بينهم عائلات بكامل أفرادها، قتلوا قبل أيام في غارات جوية يعتقد أنها لـ التحالف الدولي استهدفت بلدة الجرذي، وهو ما وصفه إعلام النظام بالمجزرة.

وفي سياق متصل، قالت مصادر للجزيرة إن حركة نزوح واسعة للمدنيين شهدتها قرى وبلدات يسيطر عليها تنظيم الدولة شمال نهر الفرات نحو البادية السورية.

المعارضة الموريتانية تحذر من تقويض الوحدة الوطنية

نواكشط – «وكالات»: شارك آلاف الموريتانيين في مسيرة تطالب بمنع ترشح الرئيس محمد ولد عبد العزيز لولاية ثالثة، والتصدي لمساعي السلطة في تقويض الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية.

وانطلقت المسيرة من عدة أحياء في العاصمة نواكشوط وانتهت بمهرجان جماهيري وسط المدينة.

وهتف المشاركون في المسيرة ضد سياسة الحكومة، وطالبوا الرئيس ولد عبد العزيز بمغادرة السلطة بعد انتهاء ولايته منتصف العام 2019.

وأوقفت الشرطة نشطاء معارضين إثر رفعهم للعلم القديم للبلاد خلال مسيرة المعارضة.

وتضم المسيرة المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة (أكبر ائتلاف لأحزاب المعارضة في البلاد يضم 14 حزبا).

وانتقد زعماء المنتدى وحزب التكتل في مهرجان ومسيرة بالعاصمة ما وصفوه بـ«التسيير الكارثي للبلاد على مختلف الصعد».

وفي كلمتة أمام المشاركين في المسيرة قال رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية أحمد ولد داداه «إن موريتانيا تعيش أوضاعا مزرية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني أو السياسي أو الاجتماعي».

وحذر ولد داداه من «محاولات مقربين من النظام ضرب وحدة البلاد الوطنية» لافتا إلى أن قوى المعارضة «لن تقبل المساس بوحدة البلاد أو تمزيق نسيج المجتمع».

وتحدث ولد داداه عن انهيار اقتصاد البلاد متهما النظام بـ«نهب ثروات البلاد وتفليس الشركات المملوكة للدولة» دون توضيح المزيد أو ذكر أسماء شركات بعينيها جرى تفليسها.

وأعلن قادة المعارضة خلال المهرجان عزمهم تنظيم فعاليات أخرى «لفرض التغيير ومنع العبث بمكتسبات البلد الديمقراطية».

يذكر أن القوى المعارضة التي نظمت مسيرة الأمس قاطعت الاستفتاء الدستوري الذي جرى في أغسطس الماضي، وتم بموجبه إلغاء مجلس الشيوخ وتغيير علم ونشيد البلاد الوطنيين واستحداث مجالس جهوية إدارية للتنمية.

وتنظم هذه الأحزاب منذ سنتين مظاهرات ومهرجانات تنتقد أداء الرئيس ولد عبد العزيز وتدعو للتعبئة من حين لآخر، من أجل الضغط لإجباره على عدم الترشح لولاية رئاسية ثالثة.

وسابقا أعلن ولد عبد العزيز أنه لن يترشح لولاية ثالثة وسيترك السلطة منتصف 2019، غير أن أحزاب المعارضة ترى أن الرجل يخطط للبقاء في السلطة لفترة إضافية.